لجنة الطوارئ الوطنية ...والسجون

يمثل تشكيل لجنة الطوارئ الوطنية كقيادة عليا للحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية في العامين الأخيرين، نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة الأسيرة وصراعها الطويل والمرير مع سلطة مصلحة السجون، بما يمثله من سياسات وإجراءات تهدف إلى ترويض الإنسان الفلسطيني بعد هزيمة إرادته الثائرة.

ورغم ما يعتدي هذه التجربة من ضعف وإشكاليات، إلا أنها تجربة واعدة ينبغي البناء عليها، إذ أن الأسرى لا بديل لهم سوى هذا الجسم الوطني المعبر عن وحدتهم وتاريخهم النضالي، في سبيل الدفاع عن حقوقهم الإنسانية، ومكتسباتهم التي جرى انتزاعها بالدم والتضحيات، والأهم من كل ذلك مواجهة سياسات القمع الصهيونية الجديدة التي تستهدف هذه المرة وعيهم وثقافتهم وانتمائهم الوطني.

لقد شكلت الحركة الأسيرة الفلسطينية في تاريخها الممتد لأكثر من نصف قرن، إحدى عناوين النضال الوطني، بعد أن حولت السجون إلى ساحة من ساحات الصراع مع المحتل، وميداناً يجري من خلاله استيعاب مئات الألوف من الفلسطينيين الذين توافدوا على السجون والعمل على توعيتهم وتثقيفهم وتنظيمهم، وتحويل السجن إلى مدرسة وجامعة، ينهل منها الأسير الفلسطيني ويعود لأهله وشعبه وهو أكثر وعياً وانضباطاً وتماسكاً، واستعدادية عالية لمواصلة النضال ضد الاحتلال، وقد مثل التنظيم الاعتقالي المشكل من مختلف الفصائل الفلسطينية الأساس في هذه العملية، التي يقع في صلبها إعادة صقل، وتعبئة المناضل الفلسطيني وحمايته من الانزلاق إلى مربع الإحباط واليأس والتساوق مع السجان.

وللصراحة لم تتمكن الحركة الأسيرة طوال تاريخها من تشكيل هيئة قيادية عليا وموحدة، إلا في محطات مؤقتة، كالإضرابات عن الطعام، ففي مرحلتها الأولى منذ العام 1967، وحتى أواسط تسعينات القرن الماضي، افتقدت الحركة الأسيرة لمثل هذا الجسم نتيجة لعوامل مختلفة مرتبطة بتاريخ هذه الحركة وتطورها واتساع رقعة السجون، حيث كان الأسرى يتوزعون على عشرات السجون في الضفة وقطاع غزة والداخل المحتل، مما أعاق إمكانية التواصل السريع لاتخاذ القرارات اللازمة، ولم يقتصر الأمر على إعاقة تشكيل قيادة وطنية للسجون، وإنما أيضاً عدم إمكانية تشكيل

قيادة موحدة للفصيل الواحد، واقتصرت الأمور على المراسلة بين السجون عبر ما يعرف "بالكبسولة" وهي عملية بطيئة، فجرى الاستعاضة عن الهيئات المركزية، بهيئات محلية، في كل سجن على حدا، وتشكيل اللجنة الوطنية الممثلة لكافة الفصائل داخل كل سجن.

أما المرحلة الثانية فتمتد من العام 1994-2000- وهي المرحلة المعروفة بمرحلة التسوية حيث تحرر الآلاف من الأسرى، وجرى إخلاء سجون الضفة والقطاع، واقتصرت السجون على سجون الداخل المحتل، وقد شهدت هذه المرحلة حالة من الضعف والترهل والانقسام في جسم الحركة الأسيرة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وسيادة من الانتظار، وما سيسفر عن عملية المفاوضات، حيث تراجعت عملية التعبئة والتثقيف، وتراخت السياسات التنظيمية والاعتقالية وتعد هذه المحطة إمتداداً للمحطة السابقة من ناحية العجز عن توحيد الحركة الأسيرة وتشكيل هيئاتها المركزية، كذلك توحيد المنظمات الحزبية، والحركية لكل فصيل على حدا.

أما المرحلة الثالثة فتمتد من عام 2000 وحتى الوقت الراهن، فبعد اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية، وتدفق عشرات الآلاف من الأسرى الجدد على ساحات السجون، أظهرت الفصائل الوطنية، والإسلامية على الساحة الاعتقالية عجزاً واضحاً عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة نتيجة لما أصابها من ضعف وترهل طوال السنوات السابقة، وساهم إخفاق الإضراب عن الطعام عام 2004، في تدهور الأوضاع، مما سمح لسلطات مصلحة السجون أن تطور سياسات جديدة تستهدف الوعي للأسير الفلسطيني، وترتكز هذه السياسات على إشاعة جو من الإحباط والانقسام وتعزيز الشرذمة في صفوف التنظيمات وتشجيع التجمعات الشكلية والبلدية، وصولاً إلى تفكيك الأسير الفلسطيني من الداخل، بعد تفكيك منظومته الوطنية والأخلاقية والقومية والنضالية، وفصله عن قضيته الوطنية بعبارة أخرى محاولة استنهاض الهزيمة، إلى وعي الأسير الفلسطيني وتشويه صورته أمام شعبه من أن كان نموذجاً ثورياً من خلال إفسادة وتعزيز ثقافته الاستهلاكية وتقديسة لذاته وأحلامه الشخصية، وقد تطور مشروع مصلحة السجون واستخباراتها بعد حدوث الانقسام الوطني بعد أحداث غزة عام 2007، حيث عكس هذا الانقسام، وأدى إلى فصل أسرى حماس والجهاد عن أسرى منظمة التحرير، وفي صلب المشروع الجديد وقعت مهمة تصنيع قيادات من داخل

الأسرى على ممارسة مصلحة السجون، وظهر ما عرف بالممالك والإمارات وأمراء السجون (والدوبيرة) الذين تساوق البعض منهم مع سياسات إدارة مصلحة السجون، وبات ممثل المعتقل (الدوبير) يجري تعينيه بشكل أو بأخر من قبل الإدارة وبدون أية مرجعية وطنية كما كان عليه الحال في السابق ولا يجري تغييره إلا بقرار من إدارة السجن.

أفلحت بعض الفصائل الفلسطينية وفي سياق الردع على سياسة مصلحة السجون في توحيد أجسامها التنظيمية، وذلك لأول مرة في تاريخ الحركة الأسيرة وانتخاب هيئاتها المركزية، حيث نجحت حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي في تشكيل هذه الهيئات، فيما أخفق التنظيم الأكبر "فتح" في توحيد تنظيمه في السجون، وبقيت فتح مشرذمة ويدار كل سجن على حدا، ولم تفلح الجهود الكثيرة من الكادر الفتحاوي في الوصول إلى هذا الإنجاز وذلك لأسباب متعددة أبرزها الخلافات الداخلية بين الكادرات، وتأثير مصلحة السجون التي كانت تشجع استمرار الانقسام داخل الفصائل لا سيما داخل حركة فتح، وفي هذا الإطار لابد من تسجيل شهادة تاريخية تتعلق بمحاولة تشكيل جسم وطني موحد للحركة في صيف عام 2016، حيث جمعت الصدفة وسياسة التنقلات عدة قيادات للحركة الأسيرة في سجن "هداريم" وقد بادر الأخ مروان البرغوثي للدعوة لاجتماع القيادات للتباحث في شؤون الحركة الأسيرة وسبل النهوض بأعبائها والتصدي لمهامها، وكنت حينها مسؤول منظمة المركزية للجبهة الشعبية في السجون، وكان الأخ محمد عرمان مسؤول هيئة حماس المركزية في السجون، وانضم للاجتماع الأخ ثابت مرداوي ممثلاً عن الجهاد الإسلامي والرفيق هيثم ممثلاً عن الجبهة الديمقراطية، إضافة للأخ مروان البرغوثي ممثلاً عن حركة فتح، وقد طرح في الاجتماع فكرة تشكيل "اللجنة العليا للحركة الأسيرة" التي تتشكل من مسؤولي الفصائل في السجون وبهذا يصبح للحركة الأسيرة قيادة تفرض نفسها وتتصدى لمهامها وتقود النضال الوطني في السجون، وقد تحمس الجميع للفكرة، بأستثناء الأخ محمد عرمان مسؤول حماس الذي أصر على إعلان الإضراب من قبل الجميع وبعد نجاح الإضراب يمككنا أن نشكل مثل هذه الهيئة القيادية، وبقينا نتجادل لعدة أيام إلى أن ولدت فكرة الإضراب في السابع عشر نيسان 2017، وأن يحمل كل ممثل المشروع لفصيله للتباحث على أن يكون الموعد في الإضراب.

وجرى ما جرى عشية الإضراب من انسحاب لبعض الفصائل، وأنطلق الإضراب في 17 نيسان 2017، واستمر لمدة 42 يوماً، غير أنه أخفق في تحقيق أهدافه، وانتكاس مشروع وحدة الحركة الأسيرة وساء الحال أكثر من السابق.

وقبل حوالي عامين وبعد حادثة نفق الحرية، وتمكن ستة أسرى من انتزاع حريتهم في سجن "جلبوع"، قررت مصلحة السجون اتباع سلسلة من الإجراءات والسياسات بحق الأسرى جميعاً مستهدفة الجميع، فتح قبل حماس والشعبية قبل الجهاد بعد أن كانت سياساتها تقدم على أساس التمايز بين سجن وآخر وفصيل وآخر.

وبعد أن أدرك الجميع خطورة هذه السياسات التي تستهدف الكل الاعتقالي مثل (تقليص مدة الفورة ونقل مئات المؤبدات إلى سجون أخرى، وفرض قيود على الحركة بين الأقسام والغرف ...)، تداعت الفصائل للتشاور وجرى تشكيل لجنة الطوارئ العليا التي سارعت لصياغة برنامج خطوات نضالية لصد هجمة مصلحة السجون، وقد أثمرت الخطوات التي اتخذتها هذه اللجنة والتزام مجمل السجون بقراراتها في لجم اندفاعة مصلحة السجون وتراجعها عن إجراءاتها.

وقد ساهم انتشار أجهزة الهاتف الخلوي المهربة في السجون في سرعة التنسيق بين ممثلي لجنة الطوارئ والتشاور اليومي واتخاذ القرارات وصياغة البرنامج العام، فاستهداف الجميع كان العامل الأبرز الذي دفع بإتجاه تشكيل هذا الجسم الوطني، أما العامل الآخر فهو إرتفاع وعيّ الفصائل الوطنية وتجاوزها للكثير من الخلافات التي كانت سائدة طوال السنوات السابقة، ومن ناحية ثانية ساهم تشكيل المحكمة اليمينية الصهيونية الجديدة وتولى الوزير بن غفير لوزارة الأمن الداخلي في تماسك لجنة الطوارئ وتحسين أدائها، بعد إعلان هذا الوزير عن سلسلة من الإجراءات والسياسات (مثل) إغلاق أفران الخبز، تقليص مدة الفورة، تحديد مدة للمياه الساخنة اللازمة للاستحمام الأسرى، إجبار الأسرى على دفع ثمن العلاج الطبي، التهديد بالمزيد من القمع) حيث لجأت اللجنة إلى الإعداد لبرنامج نضالي من هذه السياسات والإعلان عن نيتها إطلاق معركة الإضراب عن الطعام، إلى أن تمكنت بفعل وحدتها والتفاف الأسرى حولها من لجم سياسات بن غفير وإرغامه على التراجع ولو مؤقتاً، ورغم ما حققته لجنة الطوارئ الوطنية

من إنجازات خلال العامين الأخيرين، إلا أنه لا يزال أمامها المزيد من الجهود التي يتعين عليها بذلها لترسيخ نفسها مجسم قيادي دائم للحركة الأسيرة، وبرأيي يجب العمل على ما يلي:

1- إنهاء الخلافات والمناكفات داخل اللجنة، والعمل على إنهاء الخلافات داخل حركة فتح التي تعيق عمل اللجنة وتحول دون نجاحها في تطبيق برنامجها وخططها في بعض السجون.

2- العمل على صياغة وثيقة وطنية عامة توقع عليها كافة الفصائل لتكون بمثابة دستور دائم للحركة الأسيرة والأجيال القادمة.

3- صياغة مشروع ناضج بإسم "اللجنة العليا للحركة الوطنية الأسيرة" ليغدو هذا الجسم دائماً ويفرض نفسه كهيئة قيادية وطنية وشرعية، وترغم مصلحة السجون على التعاطي معها.

4- يتعين على الفصائل الوطنية والإسلامية خارج أسوار السجون، وكذلك المؤسسات الوطنية والحقوقية أن تدعم الوحدة الوطنية للحركة الأسيرة، وتشجيع هذه اللجنة ولا تسمح لأي جسم آخر بالتشكيل ما من شأنه يمثل بديلاً عنها أو منافساً لها.

5- يجب أن تخصص الفصائل الموارد اللازمة لدعم هذا الجسم وتعيين محام خاص يطوف على أعضاء اللجنة، المنتشرين في مختلف السجون، بهدف التنسيق والتواصل المستمر.

ومن المفارقات أن الحركة الأسيرة الفلسطينية وهي تشهد أشد حالات ضعفها وتراخيها، وتمكنت من إنجاز مثل هذه اللجنة الوطنية، وصمودها أخفقت في إنجازه في مراحلها ومحطاتها الذهبية، ولكن أن تتشكل مثل هذه اللجنة في ظل ظروف صعبة ورغم ما يعتريها من ضعف، تظل شاهدة على وعيّ الأسير الفلسطيني وإرادته الصلبة في تحدي سياسات الطمس وتشويه الوعي، وعلى قدرة الفلسطيني في صنع معجزة الصمود والوحدة مهما عظمت التحديات.

بقلم الأسير كميل أبو حنيش

قيادي في الجبهة الشعبية